فساد العائلة

obeikan.com

فى 24 يناير 1982، نشر الكاتب الصحفى موسى صبرى فى جريدة "الأخبار" نص حوار صحفى أجراه قبل يوم واحد مع الرئيس حسنى مبارك، هو الأول منذ تولى مبارك الرئاسة خلفًا للرئيس أنور السادات.

فى الحوار، قال مبارك: "التعيين فى أى وظيفة يجب أن يكون له نظام عادل، وشروط، ومسابقة مثلًا.. لا بدَّ أن يكون هناك أسلوب.. أما سكة الكوسة.. أنا معنديش كوسة".

الفساد عنوان الإدانة.

كان الرئيس الأسبق مبارك ونجلاه علاء وجمال يتصورون أن المحنة أمام العدالة انتهت، وحان الوقت للاستمتاع بما قطفوه من بساتين مصر، حيث تنام النواطير عن الثعالب، من أيام أبى الطيب المتنبى حتى الآن، لكن تسريبات "أوراق بنما" أطاحت بهذه الطمأنينة الغبية.

"الشبكة معقدة ومنتشرة ومتعددة الأشكال، من عقارات وأصول إلى أسهم وصناديق استثمار، بل وحسابات بأسماء مزيفة، حسبما صرح به سفير مصر فى الإمارات، وهو يتحدث عن حسابات العائلة الرئاسية السابقة هناك". كنا فى إبريل 2011، حين نشرت "بوابة الأهرام" الإلكترونية هذا التقرير عن مملكة مبارك المالية حول الكوكب، التى أسسها مع نجليه بأموالنا المنهوبة. وعندما هبت عاصفة يناير بدأ البحث عن المسروقات، وأوصل تجميع الخيوط إلى أسماء بعينها، ودائمًا إلى شركة واحدة بعينها، وفقًا للتقرير.

بعد أيام جاء الرد من مبارك شخصيًا، فى رسالة صوتية مسجلة أهداها إلى قناة "العربية". تحدث عن "حملات ظالمة، وادعاءات باطلة تستهدف الإساءة إلى سمعتى والطعن فى نزاهتى وتاريخي، وتعهد بالمساعدة فى الكشف عن أى أرصدة بالخارج لى ولزوجتي، منذ اشتغالى بالعمل العام عسكريًا وسياسيًا وحتى تاريخه، من خلال مخاطبة جميع

وزارات الخارجية فى كل دول العالم."

كل وزارات الخارجية فى دول العالم لا تعرف شيئًا عن شغل الشياطين الذى يتم به نهب أموال المصريين، ووثائق بنما أظهرت خروج المليارات من مصر، وتحويلها إلى شركات واجهة تخفى هوية "المالك المستفيد"، وهو تعبير يستخدم فى عالم الملاذات الضريبية ليدل على المالك الحقيقى لشركة أو لحساب بنكي. اسم عائلة مبارك ظل سريًا فى الشركات أو الحسابات المسجلة فى تلك الملاذات، حتى شاءت الظروف أن تفضحه التسريبات، بعد أن فضحه الموقع الرسمى للحكومة السويسرية، بنشر تفاصيل أرصدته البنكية، مع زوجته وولديه، بما يتجاوز ثلاثة مليارات جنيه.[112]

سرقة المصريين شارك فيها مسؤولون آخرون ورجال أعمال مرتبطون بـ"العائلة المقدسة"، وانتهت الأموال إلى شركات وهمية فى الكاريبي، عادت إلى مصر على أنها استثمار أجنبي، ولا أحد يعرف اسم "المالك المستفيد" فى كل عملية. تقوم الشركة الوهمية باستثمار الأموال المسروقة فى شركات مصرية، وتذهب الأرباح إلى المستثمر المصرى المقيم فى مصر، أى المالك المستفيد الذى سرقها، لكنها "تظهر على أنها أرباح شركة أجنبية لا تخضع لقوانين الضرائب فى مصر، ولحسن حظ المستثمر، تقع الشركة فى بلد لا يجمع أيضًا ضريبة على الدخل، مما يزيد من جاذبيتها"[113].

بدا كما لو أن العائلة الحاكمة فى مصر ترفض أن تتعلم من دروس ماض قريب أو بعيد عن أن فساد السمكة من رأسها يعنى أن البيت آيل للسقوط.. ولو بعد حين!

١١٢ محمد موسى، قراصنة الكاريبى فى مصر، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٦ إبريل ٢٠١٦.

١١٣ أسامة دياب، سياحة ضريبية على شواطئ الكاريبي، موقع «مدى مصر» الإلكتروني، ٥ مايو ٢٠١٤.

ولنا فى حكاية عائلة مبارك ما يغنى عن أى قول.

فى حديث لمجلة "آخر ساعة" عام 1985، تروى سوزان مبارك كيف أن "مرتب زوجى عند بداية ارتباطنا فى عام 1958 كان 70 جنيهًا شهريًا، وكان إيجار الشقة 17 جنيهًا بعد التخفيض، والواقع أنها كانت شقة جميلة ومريحة بمنطقة مصر الجديدة، وكان زوجى يعطينى 30 جنيهًا للبيت، والباقى ينفقه فى إيجار الشقة والمواصلات وكل مطالب حياتنا الجديدة، أما مصروف يده فكان أقل القليل. كنا نستعمل سيارة والدي، وكانت سيارة صغيرة تقوم بالعمل بيننا جميعًا.. أسرة أخى ووالدى وأسرتنا.. ثم اشترى زوجى بعد سنوات من الزواج وبعد عودته من بعثته إلى روسيا، سيارة "فولكس فاغن" صغيرة، سعدنا بها جميعًا، وكان الأولاد ما يزالون أطفالًا، فكنت آخذهم فى كل وقت للنزهة بالسيارة"[114].

وقبل أن يُلقى مبارك خطابه فى ختام مؤتمر الحزب الوطنى عام ٢٠٠٧، عُرِضَ على الحاضرين فيلمٌ عنه هو وقرينته، التى حكت كيف كان مبارك وهو طيار شاب فى مطار بلبيس، يعطيها مصروف البيت ثلاثين جنيهًا. وقالت سوزان مبارك إن هذا المبلغ «كان يكفى لأن الأسرة لم يكن لها مطالب.. وكان يكفى أيضًا لأنه كان يقوم بشراء اللحم والخضار والفاكهة من بلبيس يومًا فى الأسبوع حيث كانت الأسعار هناك أرخص من القاهرة.. ويعود الحديث إلى الرئيس ليقول: إنه امتلك أول سيارة فى حياته وكان ثمنها ٢٧٠جنيهًا وكانت اقتصادية جدًا.. وكان هو وعائلته سعداء بها جدًا.. فهم يذهبون بها إلى الإسكندرية للنزهة دون أن تكبدهم نفقات كثيرة، فسعر البنزين مجرد قروش قليلة.. وكان علاء وجمال يحبان الركوب فى «شنطة»

١١٤ إبراهيم عبدالعزيز، الحب فى حياة زعماء مصر، الحضارة للنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٦٥.

السيارة ليفسحا المجال فيها له ولوالدتها»[١١٥].

ويروى د.صبحى عبدالحكيم، رئيس مجلس الشورى، كيف اشتكى له مبارك حين كان نائبًا للرئيس السادات، من أن مرتبه فى منصبه الأخير يقل عن راتبه حين كان قائدًا للقوات الجوية بمقدار ٧٥ جنيهًا، فلما علم السادات بالأمر طلب من سكرتيره فوزى عبدالحافظ تسوية حالة نائبه لتعويض فرق الـ٧٥ جنيهًا[١١٦].

ويتذكر د.عمر كامل الباحث فى العلوم السياسية فى جامعة لايبزغ الألمانية، فى حديث مع الموقع الإلكترونى لمؤسسة «دويتشة فيله» الإعلامية، صورًا بثها التليفزيون المصرى تعود لسنوات الحُكم الأولى لحسنى مبارك، كانت قد أخذت له وهو عائد إلى القاهرة بعد سفرية إلى الخارج، حيث اشترى جهاز تلفاز جديد، وأصر على دفع الرسوم الجمركية رغم كونه يحصل على راتب ضعيف لا يسمح بدفع مثل هذه المبالغ العالية من الضرائب، حسب ما نقلته الصور[١١٧].

إلا أنه مع مرور السنوات أسدل مبارك وعائلته الستار على ممتلكاتهم، وتفاصيل حياتهم فى القصر الرئاسي، كما غابت أى معطيات رسمية دقيقة حول ثروة الرئيس المصرى وزوجته سوزان مبارك وابنيهما جمال وعلاء خلال سنوات حُكم مبارك الثلاثين.

وإذا كانت مسألة ثروات الرؤساء وأملاكهم غير مطروحة للنقاش فى وسائل الإعلام وتحاط عادةً بستار من التكتم والسرية، فإن قضية الذمة المالية للرئيس، أثيرت عام ٢٠٠٦ عندما نقلت الصحف عن

١١٥ فتحى رجب، الرئيس كان يشترى اللحم والخضار من بلبيس لأنها أرخص من القاهرة، جريدة «الفجر»، القاهرة، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٧.

١١٦ إبراهيم عبدالعزيز، الحب فى حياة زعماء مصر، الحضارة للنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٥٦.

١١٧ خالد الكوطيط وماركو مولر، ثروة عائلة الرئيس مبارك.. حجمها.. مصدرها.. ومصيرها، موقع «دويتشة فيله» الإلكتروني، ٤ فبراير ٢٠١١.

السفير سليمان عواد، المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، قوله إن الرئيس مبارك قرر تزويد أربع محافظات بأجهزة «أشعة رنين مغناطيسي» من ماله الخاص فى مستشفيات قنا والوادى الجديد وأسوان والعياط وذلك بشكل عاجل[118].

فقد تقدم سعد عبود النائب عن حزب الكرامة «تحت التأسيس حينذاك» ببيان عاجل حول الذمة المالية للرئيس مبارك، مستندًا إلى ما نُشِرَ فى بعض الصحف حول تبرع الرئيس لبعض المستشفيات. من جهته، رد رئيس مجلس الشعب د.أحمد فتحى سرور بالقول إنه لا يجوز توجيه بيان عاجل لرئيس الجمهورية؛ لأن ذلك مخالف للدستور، والرئيس غير مسؤول أمام مجلس الشعب. وأوضح د.سرور أن الرئيس مبارك يوجه ولا يتبرع من ماله الخاص، وقد ألقى توجيهاته بتدبير أجهزة أشعة مقطعية لأربعة مستشفيات، مؤكدًا أن هناك مبالغة حدثت من وسائل الإعلام.

أما النائب سعد عبود فقال إنه يبحث عن الحقيقة. وأضاف: أردتُ تحقيق الشفافية لأسجل سابقة برلمانية يحمد عليها رئيس الجمهورية. وقال أيضًا إنه تمت مناقشة الذمة المالية للرئيس جمال عبدالناصر فى هذا المجلس، وتمت تبرئة ذمته المالية، وأضاف: رئيس الجمهورية يعنينا جميعًا؛ لأنه رئيسنا كلنا[119].

وقبل ذلك بفترة قصيرة، كان د.يحيى الجمل -الذى عمل وزيرًا مع الرئيس مبارك فى ولايتيه الأولى والثانية- ينقل عن الرئيس فى أول فترة من فترات حُكمه أنه كان يتمنى أن يشترى شقتين لابنيه بمكافأة

---

١١٨ شريف إبراهيم، مبارك ناقش تطوير المنظومة الصحية فى اجتماع مجلس الوزراء أمس، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٩ مايو ٢٠٠٦.

١١٩ محمد محمود، سرور: لا يجوز توجيه «بيان» للرئيس.. وهو يوجه ولا يتبرع، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٥ يونيو ٢٠٠٦.

نهاية الخدمة التى حصل عليها من القوات المسلحة[١٢٠].

أما عن دخل الرئيس مبارك فقد أشارت دراسة متخصصة إلى أن الأجر الأساسى لرئيس الجمهورية طبقًا للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يبلغ ١٠٠٠ جنيه، ويحصل على ٢٠٠٪ علاوات منضمة ليصل راتبه إلى ٣٠٠٠ جنيه شهريًا إلى جانب علاوات خاصة غير منضمة ٦٥٪ بما يعادل ٦٥٠ جنيهًا، وعلاوة أول مايو ٢٠٠٨ التى بلغت ٣٠٪ من الأساسى أى ٣٣٠ جنيهًا ليصل إجمالى العلاوات الخاصة غير المنضمة إلى ٩٨٠ جنيهًا، تضاف إليها حوافز ثابتة ٧٥٠ جنيهًا و١٠ جنيهات علاوات اجتماعية، ومثلها منحة عيد العمال، ليصل إجمالى الأجر المتغير إلى ١٧٥٠ جنيهًا، وبإضافته إلى الثابت يصبح جملة ما يتقاضاه رئيس الجمهورية، حسب القانون، ٤٧٥٠ جنيهًا[١٢١].

يتذكر جميعنا ما أعلنه مبارك فى بداية حُكمه، عندما قال إن «مصر ليست ضيعة لحاكمها»، و«الكفن مالوش جيوب»، و«سأعاقب لصوص المال العام»، و«لن أرحم أحدًا يمد يده إلى المال العام حتى لو كان أقرب الأقرباء». وبعد عزله، بدأ الكشف عن السرقات ونهب الثروة التى حدثت فى زمن مبارك وعصره، وشكّلت لجان لاستعادة الثروات المنهوبة، وكذلك فعلت النخب الغاضبة والسلطة القضائية، وعلت الأصوات الإعلامية منددة بما حدث، فاضحة أسرار تلك السرقات، وشاركتها الصحافة الأجنبية.

تضاربت الأنباء والتقديرات حول ثروة مبارك ما بين ٤٠ إلى ٧٠ مليار دولار («الغارديان» البريطانية) و٥ مليارات دولار (وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية نقلًا عن مصادر استخباراتية أميركية)، وهى

١٢٠ يحيى الجمل يتحدث عن التحولات فى قصر الرئاسة، جريدة «الفجر»، القاهرة، ٣١ مارس ٢٠٠٦.

١٢١ أحمد رجب ودارين فرغلي، «المصرى اليوم» تتخيل: كيف يعيش رئيس الجمهورية فى رمضان براتبه فى ظل الغلاء؟، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢ سبتمبر ٢٠١٠.

أرقام تعكس عدم الدقة فى الأغلب الأعم. غير أن التحقيقات التى أجراها جهاز الكسب غير المشروع حول ثروات الرئيس السابق مبارك وزوجته سوزان ثابت ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما هايدى راسخ وخديجة الجمال، أكدت امتلاكهم ٤٠ فيلا وقصرًا وحسابات فى البنوك المصرية. وأفادت تحريات الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة، حول ثروات مبارك ونجليه، بتضخم ثرواتهم بطريقة غير مشروعة، منها حساب باسم مكتبة الإسكندرية، أثبتت التحقيقات أن مبارك كان يتصرف فيه سحبًا وإيداعًا، وأن المبلغ الموجود بالحساب ١٤٧ مليون دولار. وأشارت التحقيقات إلى أن نجل الرئيس الأكبر وزوجته أكثر أفراد أسرة الرئيس السابق ثراءً يليه شقيقه وزوجته، ثم والدته، وأخيرًا الرئيس السابق[١٢٢].

وفى سويسرا، قال رئيس إدارة القانون الدولى بوزارة الخارجية السويسرية، فالانتين تسيلفيغر، إن سلطات بلاده تتعاون مع السلطات القضائية فى مصر لتسريع استعادة الأموال، ومنها ٧٠٠ مليون فرنك سويسرى (٧٥٥ مليون دولار)، خاصة بالرئيس المصرى الأسبق حسنى مبارك والدائرة المحيطة به[١٢٣]، مشيرًا إلى أن تلك هى أحدث بيانات عن الأموال المجمدة منذ أوائل عام ٢٠١١.

غير أن المحكمة الجزائية الفيدرالية السويسرية، أصدرت حُكمًا فى ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ بإلغاء حق مصر فى الاطلاع على «الملف المالي» للرئيس الأسبق حسنى مبارك، ومعاونيه، فى ظل ممارسات تثير القلق من الحكومة المصرية، خاصة فيما يتعلق بضمانات إنجاز تحقيق عادل

١٢٢ يسرى البدري، «التحقيقات»: أسرة مبارك تملك ٤٠ فيلا وقصرًا.. ومليار جنيه فى البنوك المصرية، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٥ يونيو ٢٠١٢.

١٢٣ سمر النجار، سويسرا تجمد ٧٥٥ مليون دولار لـ«مبارك» وأعوانه، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٧ أكتوبر ٢٠١٢.

ومستقل فى التهم المنسوبة لمبارك ومعاونيه.

ورأت جهات قضائية سويسرية أن الضمانات القضائية التى تعهدت بها القاهرة تم العصف بها بقوة، وهو ما قدمه الخصوم فى الدعوى، حيث دفعوا بأن جهات التحقيق المصرية لم تعد مستقلة بعد إصدار إعلان دستورى جديد يمكن السلطة التنفيذية فى مصر، ممثلة فى الرئيس -حينذاك- محمد مرسي، من الإطاحة بالمحققين، وقدم المتظلمون من قرار تسليم الملف المالى إلى السلطات المصرية، ما يفيد بأن السلطة القضائية فى مصر تعانى تدخلات عنيفة واتهامات علنية من السلطة التنفيذية ربما تؤثر على حيدتها وقدرتها على إنجاز حُكم قضائى عادل، فالمحكمة الدستورية العليا فى مصر تحت الحصار، والسلطة التنفيذية تتهم السلطة القضائية علنية بالتستر على الفاسدين، ما يتعذر معه تسليم معلومات حساسة للقاهرة وسط هذا الاضطراب.

وحسب تلك المصادر فى ٢٠١٢، فإنه «لا يوجد حُكم قضائى واحد من القاهرة يدين مبارك فى قضايا مالية، والحكومة المصرية لم تقدم دليلًا واحدًا على قائمة الاتهامات التى نسبتها لمبارك ومعاونيه»[١٢٤].

غير أن تأكيد محكمة النقض الحُكم الصادر فى حق مبارك، ونجليه جمال وعلاء، بالسجن ثلاث سنوات بتهمة اختلاس أموال عامة لصيانة القصور الرئاسية، أو ما يُعرف إعلاميًا بقضية «القصور الرئاسية»، دفع النائب العام السويسرى مايكل لوبير لزيارة مصر فى منتصف يناير ٢٠١٦، للتفاوض مع السلطات المصرية حول الأصول المجمدة لعائلة الرئيس الأسبق.

قرينة مبارك، سوزان ثابت، درست فى الجامعة الأميركية بالقاهرة، لتحصل على بكالوريوس العلوم السياسية عام ١٩٧٧، ثم الماجستير

١٢٤ أحمد محجوب، مصادر قضائية سويسرية تكشف لـ«المصرى اليوم» أسباب رفض تسليم ملف «أموال مبارك»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢.

عام ١٩٨٢ عن أوضاع الفقراء فى حى بولاق الدكرور، قبل أن تركز نشاطها على قضايا رعاية الطفولة والأمومة، ودعم مشروع «القراءة للجميع». وتضمنت تفاصيل التحقيقات فى قضايا الكسب غير المشروع مع أسرة الرئيس المصرى السابق، تنازل زوجته سوزان ثابت عن فيلا و٢٠ مليون جنيه مقابل إطلاق سراحها ١٢ إبريل ٢٠١١.

غير أن النائب العام المستشار طلعت عبدالله أصدر قرارًا فى أواخر ديسمبر ٢٠١٢ بنقل ٢٧ مليون جنيه من حساب سوزان مبارك، فى البنك الأهلى سوسيتيه جنرال إلى البنك المركزي، بعد الكشف عن حساباتها، وتنازلها عن المبلغ، وبعد أن تبين من التحقيقات أن الأموال أودعت فى حسابها كتبرعات لجمعيات خيرية[١٢٥].

فى ٢٢ يناير ٢٠١٥، قررت محكمة جنايات القاهرة إخلاء سبيل علاء وجمال مبارك، نجلى الرئيس الأسبق حسنى مبارك، بضمان محل إقامتهما، على ذمة إعادة محاكمتهما فى القضية المتعلقة باستيلائهما ووالدهما على أكثر من ١٢٥ مليون جنيه من المخصصات المالية للقصور الرئاسية.

هكذا اكتمل عقد آل مبارك خارج السجن، فإلى جانب الأم سوزان التى لم تخضع للمحاكمة فى أى قضية منذ ثورة ٢٥ يناير، فإن محكمة النقض ألغت الحكم الصادر من محكمة أول درجة، بمعاقبة مبارك بالسجن المشدد لمدة ٣ سنوات، ومعاقبة نجليه علاء وجمال بالسجن المشدد لمدة ٤ سنوات لكل منهما، فى القضية المعروفة إعلاميًا بقضية «القصور الرئاسية»، كما أمرت محكمة النقض بإعادة محاكمة المتهمين أمام إحدى دوائر محكمة جنايات القاهرة غير التى أصدرت حكمها بالإدانة فى المحاكمة الأولى. كما قررت محكمة جنايات الجيزة

١٢٥ النائب العام يوافق على نقل «مبارك» إلى «المعادى العسكري»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢.

المنعقدة بأكاديمية الشرطة، بإخلاء سبيل جمال وعلاء مبارك على ذمة اتهامهما و٦ آخرين من رجال الأعمال ومسؤولين وأعضاء سابقين بمجلس إدارة البنك الوطني، بالحصول على مبالغ مالية بغير حق من بيع البنك الوطنى المصري، بلغ إجماليها ٢ مليار و٥١ مليونًا و٢٨ ألفا و٦٤٨ جنيهًا، فى القضية المعروفة إعلاميًا بقضية «التلاعب بالبورصة».

وبرأت محكمة جنايات شمال القاهرة، المنعقدة بأكاديمية الشرطة، أحمد شفيق، رئيس الوزراء الأسبق، وعلاء وجمال مبارك، من تهمة تسهيل الاستيلاء على مساحة ٤٠ ألف متر من أراضى منطقة البحيرات المرة بمحافظة الإسماعيلية والمخصصة لجمعية الضباط الطيارين، والمعروفة إعلاميًا بقضية «أرض الطيارين» ولم تستغرق الجلسة فى ذلك الوقت سوى ٣ دقائق، اعتلت فيها المحكمة للمنصة، وقال رئيسها: «بعد الاطلاع على مواد قانون الإجراءات، قضت المحكمة غيابيا للأول وحضوريًا للباقين، بانقضاء الدعوى الجنائية بمُضى المدة قبل المتهمين نبيل شكرى ومحمد رضا صقر، وبراءة الفريق أحمد شفيق ومحمد رؤوف حلمى ومحمد كمال الصاوي، وعلاء وجمال نجلى الرئيس الأسبق مبارك، من الاتهامات المسندة إليهم»[١٢٦].

كما قررت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار محمود الرشيدي، فى حكمها على مبارك ونجليه علاء وجمال ورجل الأعمال حسين سالم، وحبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق، و٦ من كبار مساعديه فى إعادة محاكمتهم بتهمة قتل المتظاهرين السلميين خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير، والرشوة واستغلال النفوذ وإهدار المال العام من جراء تصدير الغاز لإسرائيل، وذلك فى القضية المعروفة إعلاميًا بـ«محاكمة القرن»، وذلك لعدم جواز نظر الدعوى الجنائية المقامة

١٢٦ إبراهيم قاسم ومحمد عبدالرازق وأحمد متولى ومحمود نصر وأمنية الموجى وأحمد إسماعيل، «آل مبارك» خارج السجن قبل الذكرى الرابعة لـ٢٥ يناير، موقع «اليوم السابع» الإلكتروني، ٢٢ يناير ٢٠١٤.

ضد مبارك يوم ٢٤ مايو ٢٠١١ لسابق صدور أمر ضمنى من النيابة العامة بأنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضده.

للحكاية نقطة بداية.

فقد أنجب مبارك وسوزان ولدين، هما علاء وجمال، أو «ألن» (أو «إيلي») و«جيمي» كما كانت العائلة البريطانية للأم تطلق عليهما[١٢٧].

الابن الأكبر علاء مبارك، المولود فى ١٤ أغسطس ١٩٦١، درس فى كلية «سان جورج»، وتلقى تعليمه الجامعى فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة، حيث تخصص فى إدارة الأعمال.

كان علاء مبارك من رجال الأعمال الذين يُفضِّلون البقاء فى الظل، كما أنه مُقل فى الظهور فى وسائل الإعلام.

بعد ثورة ٢٥ يناير، اتهمت التحقيقات مسؤولين فى النظام السابق بالتلاعب فى أسهم البورصة لـ«تربيح» علاء، قائلة إن علاء حصل على ما قيمته ٥٠ مليون جنيه فى أسهم شركة صندوق الاستثمار فى ١٩٩٠. كما اتُهِمَ أحمد المغربي، وزير الإسكان الأسبق، بالتواطؤ مع رئيس هيئة سوق المال، عبر اكتتاب مغلق، مثلما حدث مع أسهم شركة بالم هيلز، التى قفز سعر السهم فيها من ١٠٠ إلى ٩٠٠ جنيه، بعد أن اشترى علاء حصة منها بسعر ٩٩ جنيهًا للسهم، ثم باعه بعد التلاعب بـ٩٠٠ جنيه، وحقق ربحًا غير مشروع قدره ٣٠ مليونًا، وأن علاء استغل عدة شركات مسجلة فى الخارج، منها «جولدن»، ليحقق عبرها أرباحًا غير مشروعة، بلغت مئات الملايين من الجنيهات، نتيجة الاكتتابات المغلقة التى كان مسؤولون يجرونها مجاملة له، خاصة فى صناديق الاستثمار «حورس ١»، و«حورس ٢»، و«حورس ٣».

١٢٧ زكى محمد زكي، سوزان مبارك.. قصة الصعود والسقوط، مجلة «آخر ساعة»، القاهرة، ٢٢ نوفمبر ٢٠١١.

وأوضحت تحقيقات جهاز الكسب غير المشروع فى مصر أن الشقيقين علاء وجمال مساهمان فى شركات مسجلة فى قبرص وبريطانيا وجزر العذراء البريطانية «فيرجن إيلاندز» وكايمان، وهى أكثر مناطق العالم المعروفة بإنشاء ما يسمى بشركات «الأوف شور»، وهى الشركات التى تخفى كل المعلومات عن أصحابها، ويديرها آخرون بالوكالة عنهم، وفقًا لوثائق صادرة من البنكين المركزيين القبرصى والإسباني.

وكشفت التحقيقات عن امتلاك علاء ٣٠٠ مليون دولار وجمال ٥٥ مليونًا فى بنك «تانتي» السويسري، وأن السلطات هناك تحقق فى اتهامهما، مع ٩ من رموز النظام المصرى السابق، بتكوين تشكيل عصابى لغسل الأموال، وأن مصر ادعت جنائيًا فى الدعوى عبر مكتب محاماة سويسري[١٢٨].

وقالت التحريات إن علاء مبارك اختار عالم التجارة واستغل منصب والده فى تكوين ثروة ضخمة وصلت إلى ٨ مليارات دولار، منها عقارات قيمتها ٢ مليار دولار فى شارع روديو درايف بـ«لوس أنجليس»، وطائرتان خاصتان، ويخت قيمته ٦٠ مليون يورو. وبدأ علاء نشاطه الاقتصادى بمزرعة دواجن على ٧ فدادين حصل عليها بالمجان من جمعية أحمد عرابي، وصل دخله الشهرى منها إلى ٢٥ ألف جنيه، لكن دخله تصاعد خلال سنوات إلى ٨ مليارات، هرَّب معظمها للخارج، عبر شركة «إنترناشيونال سيكيوريتيز فند» القبرصية، التى أسسها فى ٥ فبراير ٢٠٠١، بالمناصفة مع رجل الأعمال المصرى القبرصى عزت جراد، ومنها إلى إسبانيا عبر شركة «بوليون كومبانى ليمتد» التى يمتلكها مناصفة مع شقيقه جمال، تحت غطاء

١٢٨ يسرى البدري، تحريات «الأموال العامة»: ثروة «جمال» ١٧ مليار دولار و«علاء» ٨ مليارات.. هربت للخارج عبر ٤ شركات «أوف شور»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٣ يونيو ٢٠١٢.

تمويل استثمارات.

وحسب التحقيقات المذكورة، فإن علاء مبارك امتلك أسهمًا فى شركتَى سوديك «٦ أكتوبر للتنمية العقارية»، التى استولى من خلالها على ٨٠٠ فدان مملوكة للأهالى فى مدينة الشيخ زايد بمساعدة وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان، وشركة «بيفرلى هيلز» بالاشتراك مع رجل الأعمال مجدى راسخ، والد زوجته هايدي، كما يمتلك مساحات مختلفة من الأراضى فى عدة محافظات، وأرصدة مالية فى «بنك أوف اسكوتلاند» و«كريدى سويس» السويسري[١٢٩].

وفى نهاية ديسمبر ٢٠١٢، قالت صحيفة «لوماتان ديمانش» إن نحو ٣٠٠ مليون دولار من الأموال المجمدة لمبارك والمقربين منه فى سويسرا تعود إلى نجليه علاء وجمال، وإن هذه الأموال مودعة فى حسابات بمصرف «كريدى سويس» فى جنيف، مشيرة إلى أن هذا المبلغ يمثل نحو ٤٠٪ من ٧٠٠ مليون فرنك (٧٦٦,٤ مليون دولار) من الأموال المجمدة فى المصارف السويسرية لمبارك والمقربين منه. وأضافت الصحيفة أنه يوجد حساب بنكى آخر لجمال وعلاء فى بنك «بي. إن. بى باريبا» فرع سويسرا يحوى عشرات الملايين من الفرنكات السويسرية.

وأكدت الصحيفة ذلك بنشرها وثيقة باللغة العربية لوزارة العدل المصرية، وترجمتها للفرنسية. ونقلت عن مصدر مصرى قوله إن «المبلغ» أرسل إلى «كريدى سويس» فى ٢٠٠٥، فيما كانت سويسرا شددت كثيرًا من القوانين المتعلقة بمراقبة أموال السياسيين البارزين»[١٣٠]. وأكدت الصحيفة أن مقربًا آخر من مبارك، هو حسين سالم، له حساب بنكى مشترك مع زوجته، فى بنك «كريدى سويس»،

١٢٩ المصدر نفسه.

١٣٠ منة الله الحريرى ووكالات الأنباء، صحيفة سويسرية: ٣٠٠ مليون دولار من الأموال المجمدة يملكها جمال وعلاء، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

ونشرت عقد فتح الحساب الذى يعود تاريخه إلى عام ١٩٧٤، ورقمه ٧٥٠١٩١.

وتكشف الوثائق المسربة من «أوراق بنما» فى إبريل ٢٠١٦ عن معلومات جديدة تتعلق بثروات علاء مبارك فى جزر الملاذات الضريبية.

ويوضح التحقيق الاستقصائى الذى نشر هذه الوثائق والمعلومات أن عام ١٩٩٣ كان مفصليًا، وأنه بينما كان مبارك يخوض استفتاءً على بقائه فى السلطة لولاية ثالثة، كان يجرى تأسيس إحدى شركات «الأوف شور» فى جزر العذراء البريطانية، تحت اسم Pan World Investment Limited، برأسمال قيمته ٥٠ ألف دولار.

ويبين أن عملية التأسيس قامت بها شركة «كريدى سويس تراست»، المسجلة فى جزيرة جيرنزي، إحدى ولايات التاج البريطاني، هذه الشركة تتبع بدورها بنك «كريدى سويس» فى سويسرا، وجرت عملية التسجيل بمساعدة شركة «موساك فونسيكا» فى بنما، أما حق إدارتها فتم منحه لشركة Primary Management Limited فى جزر البهاما، وتتبعُ أيضًا التاج البريطاني.

وقالت الوثائق المنشورة: «إن علاء يمتلك شركة «بان وورلد إنفيستمنت»، ومقرها جزر العذراء البريطانية «بريتيش فيرجن إيلاندز»، وتدير استثماراتها شركة «كريدى سويس» للاستثمار، وفى عام ٢٠١١، طلبت سلطات جزر العذراء من شركة «موساك فونيسكا» تجميد أصول شركة «بان وورلد»، وفقًا لقوانين الاتحاد الأوروبي، بعد توقيف مبارك ونجليه بعد تنازل الأول عن السلطة».

وفى عام ٢٠١٣ طلبت سلطات جزر العذراء البريطانية من شركة موساك فونسيكا، أن تقدم لها معلومات كافية عن مالك شركة «بان

وورلد»، لم تكن الشركة تعلم آنذاك هوية المالك الفعلي، كانت تتعامل وفق الإجراءات المعتادة لتسجيل واحدة من شركات الأوف شور، بإخفاء هوية المالك.

وفى مايو من العام نفسه، كان مكتب التحقيقات المالية فى جزر العذراء البريطانية يبدأ سلسلة من المراسلات مع «موساك فونسيكا» للاستعلام عن المالك الحقيقى لشركة «بان وورلد»، وجاءت النتيجة لتؤكد أن المالك المستفيد هو علاء محمد حسنى السيد مبارك، كاشفة أن عنوانه المسجل على الشركة هو ٢٨ بشارع .Wilton Place

ردت شركة «موساك فونيسكا» بخطاب إلى مدير وكالة التحقيق المالى فى جزر العذراء، إيرول جورج، حول شركة «بان وورلد» المملوكة لعلاء مبارك، قالت فيه إن شركة «برايمرى مانجمنت ليمتد» فى جزر البهاما هى التى تدير شركة «بان وورلد» المملوكة لعلاء، وإن «موساك فونيسكا» ليست لديها معلومات عن الحسابات البنكية أو الأصول التى تمتلكها الشركة، كما أكدت أنها ليس لديها أسماء أو عناوين المستفيدين أو الأمناء أو المساهمين بالشركة.

وأضاف: «فى عام ٢٠١٣، غُرمت شركة «فونيسكا» ٣٧ ألفًا و٥٠٠ دولار لفشلها فى التحقق من علاء باعتباره «عميلًا ذا مخاطر كبيرة». داخليًا، أقرت «موساك فونيسكا» بأن إجراءاتها كانت «معيبة للغاية»، حيث لم تنجح فى تحديد هوية نجل مبارك منذ وقت مبكر. ورغم ذلك وجهت شركة «كريدى سويس» خطابًا لـ«موساك فونيسكا» تخبرها بأن أنشطة شركة «بان وورلد»، وهى عبارة عن استثمار فى صندوق «إتش. آي. جي» لإدارة الاستثمارات وحساب فى البنك- انتهكت إجراءات سويسرا بتجميد أصول وأموال مبارك.

فى عام ٢٠١٤، شرعت وكالة تحقيقات مالية تابعة لجزر العذراء فى

إجراء تحقيق حول شركتَى «فونيسكا» و«بان وورلد». وأقر موظفو الشركة، داخليًا، بأنه من الممكن العثور على «خروقات أكبر»، وأشاروا إلى أن لديهم «تحكمًا محدودًا للغاية» على شركة علاء مبارك التى لم تعد عملية للشركة فى إبريل ٢٠١٥.

ويوضّح التحقيق، دور بنك «كريدى سويس» السويسرى فى مساعدة علاء مبارك على إعادة تنشيط شركته، وحاول البنك البحث عن ملاذ آمن آخر لشركة علاء، وكانت وجهته الأقرب هى جزيرة جيرنزي، غير أنه وبعد وقت طويل، وفى نهاية عام ٢٠١٥، استطاع البنك الوصول لاتفاق للإبقاء على الشركة نشطة فى سجلات جزر العذراء البريطانية ولكن بعد نقل وكالة التسجيل من «موساك فونسيكا» إلى شركة ثانية فى جزر العذراء اسمها icaza Gonzales.

وعن دور البنك السويسري، فى مساعدة علاء مبارك بإعادة تنشيط شركته، نقل معد التحقيق عن البنك، قوله: «إدارة البنك تمثل للوائح والقوانين فى كل ما تقوم به، إلا أننا لا يمكننا التعليق على أسئلتكم بخصوص هذه الحالة على وجه التحديد».

المفاجأة أن العنوان الخاص بعلاء، هو لمنزل شقيقه جمال، اشتراه فى لندن، وأجرى تعديلات وتشطيبات، وأن جهاز الكسب غير المشروع، واجه جمال بالتحريات التى أجرها مكتب خبرة بريطانى عام ٢٠١٢، خلال التحقيقات التى أجريت معه، واتهمته بتضخم الثروات، وتحقيقه كسبًا غير مشروع، إلا أنه نفى امتلاكه أى عقارات فى بريطانيا أو استغلاله نفوذه أو نفوذ والده.[١٣١]

فى المقابل، تكشف المستندات الرسمية الصادرة عن إدارة الشهر

١٣١ يسرى البدرى وغادة غالب ومحمد على الدين ومحمود الواقع، نجل المخلوع امتلك «بان وورلد» وأنشطتها انتهكت الإجراءات السويسرية الوثائق: علاء مبارك أخفى أموال شركته فى جزر العذراء البريطانية، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٥ إبريل ٢٠١٦.

العقارى عن أن ممتلكات عائلة مبارك فى مصر تتضمن ١٢٠ فدانًا لنجليه علاء وجمال، وأكثر من ٢٠ قصرًا وفيلا ووحدة سكنية لكل منهما، فضلًا عن أسهم بملايين الجنيهات فى عدة شركات.

توضح المستندات أن مبارك اكتفى بشقتين وفيلا فقط، خلافًا لنجليه اللذين جمعا ثروة طائلة من العقارات والأملاك.

تقع شقتا مبارك، بمنطقة الليدو فى مطروح، إلى جانب امتلاكه فيلا مبنية على ٣٥٠ مترًا مربعًا، بشرم الشيخ، ومقامة على أرض بمساحة ١٥ ألفًا و٦٤٠ مترًا مربعًا.

ويمتلك علاء مبارك شقة فى عقار كائن بشارع نهرو، فى مصر الجديدة، منذ عام ١٩٨٨، وشقتين بشارع عمر بن الخطاب فى مصر الجديدة وتبلغ مساحة كل منهما ٣٦٥ مترًا مربعًا، كما يمتلك فيلا بمنطقة الجولف فى القطامية مقامة على مساحة أرض ٢٩٣٤ مترًا مربعًا، وفيلا بشمال خليج نعمة مقامة على مساحة ١٨١٠ أمتار مربعة، وأخرى بخليج نعمة فى شرم الشيخ، وفيلتين بمنطقة الاستثمار فى مدينة نصر إحداهما باسمه والثانية باسم نجله الراحل محمد علاء.

كما يمتلك الابن الأكبر للرئيس الأسبق شاليهًا بقرية «سيدى كرير» بالإسكندرية، بالإضافة إلى كابينة على شاطئ البحر بمنطقة المنتزه بحق انتفاع ويورث بموجب الترخيص الصادر عام ١٩٨٥ من وزارة السياحة.

ويمتلك جمال مبارك شقة فى شارع السعادة فى مصر الجديدة مساحتها ٣٣٠ مترًا مربعًا، وأخرى بمرسى الموقع شمال خليج نعمة بشرم الشيخ مساحتها ١٩٦٠ مترًا مربعًا، وفيلا بمرسى الموقع فى شمال خليج نعمة بمساحة أرض ١٠٨٥ مترًا مربعًا ومبان ٢٣٥ مترًا، وقطعتى أرض بجمعية أحمد عرابى التعاونية الزراعية.

كما يمتلك جمال عددًا من الحصص فى الشركات الاستثمارية، منها شركة «بالم هيلز للتعمير» وهى شركة مساهمة مصرية مقيدة ببورصة الأوراق المالية، ويبلغ عدد الأسهم المملوكة للنجل الأصغر ٣٢ مليونًا و٧٥٤ ألفًا و٥٢٨ سهمًا من الشركة، بقيمة نحو ٦٦ مليون جنيه.

تزوج علاء من هايدى عام ١٩٩١، وهى ابنة رجل الأعمال مجدى راسخ الذى عمل مع رجل الأعمال محمد نصير صاحب «فودافون» للاتصالات حتى مصاهرته للرئيس.

وأشارت تحريات مباحث الأموال العامة عام ٢٠١٢ إلى تنازل هايدى راسخ، زوجة علاء، عن بعض ممتلكاتها، أبرزها وحدة فى «فورسيزونز» بلغت قيمتها ٢٢ مليون جنيه، وحصلت عليها من رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى.

مجدى راسخ، والد هايدي، تخرج عام ١٩٦٦ فى كلية التجارة جامعة حلوان، وكان قد ترك الكلية الفنية العسكرية بعد عام واحد ليلتحق بالتجارة. عمل راسخ بعد تخرجه فى مركز الأهرام للمعلومات والحاسب الآلي، ثم سافر إلى الكويت وعاد ليؤسس شركة لتكنولوجيا الاتصالات فى حى المهندسين.

اتجه مجدى راسخ إلى الاستثمار فى الغاز وأسس الشركة الوطنية للغاز (ش.م.م) فى عام ١٩٩٨ عقب صدور قانون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٩٦١ لسنة ١٩٩٨. وتعمل الشركة فى مجال نقل وتوزيع الغاز الطبيعى من مناطق الإنتاج إلى العملاء بالمنازل والعملاء فى مجال التجارة والصناعة. بعد ذلك، عرض عليه المهندس عقيل بشير ورجل الأعمال محمد نصير أن يكون العضو المنتدب للشركة المصرية للحاسبات[١٣٢].

١٣٢ د.ياسر ثابت، قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة فى مدونة مصرية، كتاب «ميزان»، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣١٤-٣١٥.

شغل راسخ منصب رئيس مجلس إدارة شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار «سورك» وهى شركة كبرى من أبرز أعضاء مجلس إدارتها والمشاركين فيها شفيق بغدادى المدير المالى والإداري.. وهى الشركة التى أنجزت مجموعة من المشروعات منها «بيفرلى هيلز» ويصل رأس المال المصرح به إلى ٥٠٠ مليون جنيه مصرى ورأس المال المصدر ١٠٠ مليون جنيه مصري. كما يشغل راسخ منصب رئيس شركة النيل للاتصالات ورئيس شركة «رينجو» للاتصالات التى تعد أكبر شركة لكبائن الاتصالات فى مصر، وهو من أبرز المساهمين فى الشبكة الثالثة للمحمول فى مصر. كما أنه وكيل شركة «كاتيك» الصينية التى تصنع الجرارات وتعمل فى مجال السكة الحديد[١٣٣].

الابن الثانى لمبارك هو جمال، المولود فى ٢٧ ديسمبر ١٩٦٣. درس جمال فى المرحلة الابتدائية بمدرسة «مسز وودلي» الابتدائية بمصر الجديدة ثم انتقل إلى «كلية سان جورج» قبل أن يدرس فى الجامعة الأميركية بالقاهرة متخصصًا فى إدارة المؤسسات. بدأ جمال عمله فى «بنك أوف أمريكا» فى لندن، حيث كان يعيش فى منزل يتألف من ٦ طوابق فى منطقة بلغريفيا، قبل أن يستعين بصديقه وليد كابا -الذى يحمل الجنسيتين المصرية والبريطانية- لتأسيس شركة «ميد انفستمنت» Medinvest Associates Ltd مع شريكين بريطانيين، وهى مملوكة للصندوق الدولى للأوراق المالية فى قبرص «هيرمس»، واتخذ لها مقرًا فى ١٨٦ شارع بلوستون بلندن. وحسب تحقيقات أجهزة الكسب غير المشروع فى يونيو ٢٠١٢، فإن هيرمس لعبت دورًا كبيرًا فى برنامج الخصخصة وبيع شركات القطاع العام بثمن بخس. وحسب المستندات التى نشرها موقع البنك المركزى القبرصي، فإن جمال يمتلك شركة «هوروس فود آفرى بيزنس» التى أسسها فى أكتوبر ٢٠٠٥ ومقرها

١٣٣ د.ياسر ثابت، قصة الثروة فى مصر، دار ميريت، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٣٥.

فى العاصمة القبرصية نيقوسيا. ويدير هذه الشركة صديقه وليد كابا، ورجل الأعمال الهولندى جيرارد فان أمبل، وهى برأسمال مليارى دولار.

كما أسس جمال شركة «بوليون» فى قبرص، وامتلك ٥٠٪ من أسهمها، والتى اعتمد عليها فى تهريب أمواله إلى قبرص، بالتحالف مع شركات مصرية بأكواد سرية مثل منصور والمغربي. كما ساهم جمال فى «هيرمس» منذ عام ١٩٩٧، وأدارت الشركة صناديق استثمارية بقيمة ٩١٩ مليون جنيه، لتصل ثروته المرصودة إلى ١٧ مليار دولار، موزعة على حسابات مصرفية فى سويسرا وألمانيا وبريطانيا وأمريكا[١٣٤].

عاد جمال إلى مصر عام ١٩٩٥، حيث أحاط به عدد من رجال الأعمال الشبان الذين درس معظمهم فى الولايات المتحدة، وأطلق عليهم لقب «شباب جمال»[١٣٥].

دخل جمال عضوًا فى مجالس إدارات بعض البنوك، مثل البنك العربى الأمريكى والبنك العربى الإفريقي، ثم أصبح عضوًا فى مجلس إدارة مجموعة الاستثمار «إى إف جى هيرمس»[١٣٦]، التى تبينّ لاحقًا أنه حقق إيرادات إجمالية قدرها ١٨٩,٤٥ مليون جنيه ما بين عامى ٢٠٠٧ و٢٠١١، نتيجة ملكيته نسبة حوالى ١٨٪ فى إحدى الشركات التابعة لهيرمس، وهى شركة المجموعة المالية للاستثمار المباشر[١٣٧]. وفى

١٣٤ يسرى البدري، تحريات «الأموال العامة»: ثروة «جمال» ١٧ مليار دولار و«علاء» ٨ مليارات.. هربت للخارج عبر ٤ شركات «أوف شور»، مصدر سابق.

١٣٥ جمال الجمل، مصر.. وطن مصلوب بين نهضة مفقودة ونكبة موجودة، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٤ يونيو ٢٠٠٩.

١٣٦ خالد البلشي، جمال مبارك و«شركاه» خربوا بيوت صغار المضاربين فى البورصة.. فتش عن هيرمس، جريدة «الدستور»، القاهرة، ٢٣ مارس ٢٠٠٦.

١٣٧ عبدالرحمن شلبي، ١٨٩,٤ مليون جنيه إيرادات جمال مبارك من «هيرمس للاستثمار المباشر» فى ٤ سنوات، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٣ مارس ٢٠١٠.

سنة ١٩٩٧ أصبح عضوًا فى المجلس الرئاسى المصرى الأميركي، ثم أصبح متحدثًا رسميًا باسم المجلس[١٣٨].

أنشأ جمال عام ١٩٩٨ جمعية لا تسعى إلى الربح، هى جمعية جيل المستقبل، بهدف مساندة وتشجيع القطاع الخاص فى مصر، ولهذه الجمعية علاقة وثيقة مع جامعات وشركات ومؤسسات أميركية، ومركزها فى القاهرة ولها فروع فى أسيوط والسويس والإسكندرية والدلتا وتتوسع فى الصعيد، وتعتبر الجمعية مزرعة لإنتاج رجال أعمال شبان كبديل اقتصادى وسياسى للوجوه القديمة.

«رجال الأعمال السياسيون» الذين دعموا بقوة مسيرة جمال مبارك السياسية جمعوا ثروة طائلة بفعل السياسات الاقتصادية له، وعلى رأسهم عملاق صناعة الحديد أحمد عز، ورجل الأعمال فى قطاع السيراميك محمد أبو العينين، والقطبان محمد منصور وأحمد المغربي»، على حد قول تحليل نشرته «نشرة الإصلاح العربي» التابعة لمعهد كارنيغى لأبحاث السلام، وأعده ستيفان رول الباحث فى المعهد الألمانى للشؤون الدولية والأمنية فى برلين[١٣٩].

نجد أعضاء من مجلس إدارة هذه الجمعية فى مختلف أفلاك نفوذ جمال مبارك: فى الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطي، وفى مجالس إدارة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، وفى مجلس الأعمال المصرى – الأميركي.

مراحل الصعود السياسى لمن يلقبه أصدقاؤه بـ«جيمي» بدأت منذ عام ١٩٩٩ داخل الحزب الوطنى الديمقراطي، فبعد أن دخل جمال

١٣٨ محمد الجارحي، أبناء الرؤساء بين زوال الملكية على يد عبدالناصر.. ومحاولات إعادتها بعد مبارك، جريدة «الدستور»، القاهرة، ٢٤ أغسطس ٢٠١٠.

١٣٩ معهد كارنيغي: رجال أعمال بالوطنى حققوا ثروات طائلة بفضل سياسات جمال مبارك الاقتصادية، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٤ سبتمبر ٢٠١٠.

مبارك الأمانة العامة عام ١٩٩٩، تولى رئاسة أمانة السياسات عام ٢٠٠٣، ثم أصبح أمينًا عامًا مساعدًا فى فبراير ٢٠٠٦، وأخذ يتقدم بسهولة لا يعترض عليها أحد، وأخذ المقربون منه يحتلون المراكز العليا فى الحزب على حساب الجيل السابق الذى دخل الساحة السياسية فى الستينيات، فى زمن الاتحاد الاشتراكي[١٤٠].

ووسط أحاديث مرسلة تشوبها المبالغات عن ثروة جمال مبارك، تحدث الرئيس مبارك مرة وحيدة عن ثروة ابنيه علاء وجمال. ففى حوار على صفحات العدد رقم ٣٥٩٨ من مجلة «المصور» مع مكرم محمد أحمد عام ١٩٩٣، قال مبارك «ليس لدى أبناء يعملون بالبيزنس، لدى ابن يعمل فى لندن والآخر عنده قطعة أرض يزرعها ويعمل فى بعض الأنشطة البسيطة التى لا علاقة لها بأى مسؤول أو أى دائرة حكومية وهذا أمر يصل من جانبى إلى نطاق التحريم»[١٤١].

فى الحديث الصحفى نفسه، نقرأ تفاصيل مهمة عن قضية ثروة الابن الأصغر للرئيس المصرى السابق.

«سيادة الرئيس، قبل فترة راجت بعض الشائعات تتحدث عن دور خاص يلعبه بالفعل ابن الرئيس الذى يعمل فى بنك فى لندن لشراء ديون مصر؟

الرئيس: هذه ليست شائعة، لقد اشترك ابنى جمال بالفعل ضمن أعضاء وفد البنك الذى يعمل فيه، فى مفاوضات جرت بين الصين والبنك من أجل شراء دين مصرى قديم، قيمته ١٨٠ مليون دولار، البنك له علاقاته مع الصين، وعرض على الحكومة الصينية أن يشترى هذا الدين القديم بنسبة تخفيض ضخمة، كى يعيد بيعه لأفراد

١٤٠ المصدر نفسه.

١٤١ مكرم محمد أحمد، حديث مع الرئيس مبارك، مجلة «المصور»، القاهرة، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣، ص ١٣.

مصريين، وعندما طلب البنك من ابنى أن يسافر -ليس لأنه ابن الرئيس حسنى مبارك، ولكن لأنه يعمل فى إدارة الاستثمار التى يدخل فى اختصاصها هذا العمل- سألنى جمال: هل أشترك فى وفد التفاوض؟ وكان ردي، وما الذى يمنع، إنها خدمة وطنية، وسافر بالفعل وفاوض هو وزملاؤه الحكومة الصينية على شراء الدين، كانت قيمة الدين ١٨٠ مليون دولار، اشتروه بنصف القيمة أو أكثر قليلًا، لصالح البنك، وبشهادة البنك أظهر جمال مهارة تفاوضية عالية، استحق من أجلها مكافأة من البنك، أعطوه ٩٠ ألف دولار بعد خصم الفوائد، وأعطوا رئيسه ٣٠٠ ألف دولار.

سيادة الرئيس: ماذا يفعل البنك بهذا الدين الذى اشتراه؟

الرئيس: يعيد بيعه لأفراد مصريين بموافقة البنك المركزى المصري، نظير فائدة أو عمولة والبنك المركزى يشجع على هذه العملية لأنها تساعد مصر على التخلص من بعض ديونها؛ لأن شراء هذه الديون يتم عادة بنصف قيمتها، البنك المركزى المصرى هو الذى يضع الشروط وهو الذى يراقب التنفيذ.

سيادة الرئيس: ما حجم الديون المصرية التى تم بيعها على هذا النحو لمواطنين مصريين اشتروا هذه الديون من البنوك الأجنبية.

الرئيس: مليار و١٠٠ مليون دولار. تم بيعها جميعًا فيما عدا ٣٠٠ مليون دولار من قبل مصريين بموافقة البنك المركزى المصرى تحت رقابته.

وقد ذهب أحد رجال الأعمال إلى لندن لشراء جزء من الدين بموافقة البنك المركزى وسأل عن جمال متصورًا أنه يمكن أن يساعده، وكان رد جمال واضحًا.. «دورى هو المشاركة فى وفد التفاوض مع

الصين، أما إعادة البيع لمصريين فهو يخرج عن حدود مسؤولياتي»[١٤٢].

ويؤكد الباحث الاقتصادى أحمد النجار، أن ثروة جمال مبارك جمعت من خلال شراء لسندات من ديون مصر فى ثمانينيات القرن العشرين. الصفقة التى قدمها الرئيس مبارك -آنذاك- وكأنها تضحية للوطن، لكون مصر لم يكن فى مقدورها دفع مديونيتها، حسب قول النجار. فديون مصر كانت تباع آنذاك فى الأسواق الدولية بـ٣٥٪ من قيمتها الأصلية، حسب الباحث المذكور؛ «حينها اشترى جمال مبارك هذه القيم المالية؛ لأنه كان متأكدًا من الحصول على ١٠٠٪ من الحكومة، مستغلًا فى ذلك النفوذ السياسى لوالده. هذه القيم وحدها تخلق جبالًا من الثروات».

ويشير الباحث فى العلوم السياسية فى جامعة لايبزغ الألمانية، د.عمر كامل، إلى أن من أسهل الطرق التى حصل من خلالها نجلا مبارك على الثروة هو شراء الأراضى التى كانت مخصصة للجيش بأثمان رخيصة للغاية. وخير مثال على ذلك هى المنطقة القريبة من مدينة الإسماعيلية، «والتى كان يعرفها المصريون كصحراء قاحلة، تحولت الآن إلى منطقة اقتصادية مهمة، كما أن أسعار الأراضى فى هذه المنطقة ارتفعت بشكل مهول للغاية»، كما يوضح كامل فى حديثه لموقع «دويتشة فيله»[١٤٣].

جمال مبارك، تزوج فى عام ٢٠٠٧ من خديجة الجمَّال، ابنة المقاول المعروف محمود يحيى الجمَّال الذى ينتمى إلى أسرة الجمَّال الدمياطية العريقة وتتمتع أسرته بشهرة واسعة. والدته من عائلة الطاهرى وهى أسرة كبيرة.. يملك شركة استيراد وتصدير، وهو يدير مع

١٤٢ المصدر نفسه.

١٤٣ خالد الكوطيط وماركو مولر، مصدر سابق.

شقيقه منصور الجمَّال مجموعة «الجلالة للتنمية العقارية»، المسؤولة عن مشروع «نيو جيزة»، كما أن لديها مشروعات أخرى فى الساحل الشمالى والعين السخنة، وفى الأخيرة يملك محمود الجمَّال قرية العين التى أنشئت على ٤٥٠ فدانًا فى العين السخنة وبواجهة كيلومتر على البحر.

بدأ الجمَّال حياته بتكوين شركة مقاولات «دجلة»، وهى شركة مقاولات مختلفة عن شركة دجلة التى يمتلكها رجل الأعمال فى الحزب الوطنى وعضو مجلس الشعب محمد مرشدي. شركة دجلة الجمَّال تولت بناء مجموعة من الأبراج فى الزمالك والدقى والمهندسين. بعد ذلك أسس الجمَّال شركة «صن سيت» التى يتركز نشاطها على بناء الفيلات والقصور الفاخرة والفخمة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى وشارك فيها رجل الأعمال السعودى المعروف عبدالرحمن الشربتلي.

ويمتد نشاط شركة الجمَّال إلى السياحة العقارية، حيث شيدت -فى شراكةٍ بين الجمَّال وشهاب مظهر، نجل الفنان أحمد مظهر- قرية «هاسيندا» (وتعنى بالإسبانية: العزبة) على الساحل الشمالى بعد مارينا بنحو ٤٠ كيلومترًا، ويوجد فيها مطعم «أندريا» الذى يمثل ملتقى أولاد الذوات[١٤٤].

ثراء الأب كان مبررًا كافيًا لتبرئة ذمة ابنته بعد ثورة ٢٥ يناير؛ إذ أكدت التحريات أن كل ممتلكات خديجة الجمَّال، آلت إليها عبر والدها محمود الجمَّال.

أما منصور الجمَّال، عم زوجة جمال مبارك، فهو صديق شخصى لملك بلجيكا، وعمل مستشارًا ماليًا واقتصاديًا بالقصر الملكي. وإلى

١٤٤ د.ياسر ثابت، قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة فى مدونة مصرية، مرجع سابق، ٣١٥-٣١٦.

جانب مشروعاته المشتركة مع شقيقه محمود، امتلك منصور الجمَّال -الذى تزوج الفنانة ليلى علوى فى عام ٢٠٠٧- مشروعًا لإنتاج الكوبلت فى الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى مكتب للاستشارات المالية فى نيويورك فى الولايات المتحدة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. وينفى منصور الجمَّال استفادة شركات عائلته من مصاهرة عائلة الرئيس مبارك، قائلًا: «لم ولن نستفيد من هذا النسب الذى أعتز به كثيرًا؛ لأن عائلة الرئيس على قدر كبير جدًا من الإنسانية والكمال»[١٤٥].

هذه باختصار هى سيرة عائلة مبارك ومسيرتها، فى ظل شبهات فساد، واتهامات ومحاكمات وإدانات، وتقارير ووثائق كاشفة عن أزمة الخلط بين المال والنفوذ، ومد خيط التربح والاستيلاء على المال العام أو إهداره، إلى آخره.. وآخرنا!

١٤٥ حياة حسين، منصور الجمَّال فى أول حوار صحفي: لم ولن تستفيد شركاتنا من مصاهرة الرئيس مبارك، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩.